تقرير الرقابة المالية على بلدية السواسي

(تصرف سنة 2016)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية السواسي في 23 أوت 1965[1] وهي من أحدى بلديات ولاية المهدية تمسح حوالي 380 هكتارا. وقد بلغ عدد سكانها 5.381 حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية لمنطقة السواسي حسب السجل الوطني للمؤسسات 2.130 مؤسسة. ويتولى تسيير البلدية نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء يرأسها معتمد السواسي[2] وإدارة متكونة من 10 إداريين و4 فنيين و45 عامل في إطار هيكلة عامة متكونة من كتابة عامة وإدارة فرعية للشؤون الإداريّة والمالية وإدارة فرعية فنية. وبلغ معدل الموارد والنفقات السنوية خلال فترة 2014-2016 تباعا مبلغ 1.467 أ.د و1.297أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 410 بتاريخ 3 اكتوبر 2017 وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2016 للتأكّد بدرجة معقولة من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تم التداول في شأن الميزانية من قبل المجلس البلدي ضمن الدورة العادية الرابعة لسنة 2015 المؤرخة في 25 نوفمبر 2015 وذلك خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية والذي نص على أن يتم التداول في شأن الميزانية وجوبا خلال الدورة

[1] بمقتضى الأمر عدد 418 لسنة 1965 مؤرخ في 23 أوت 1965 يتعلق بإحداث بلدية السواسي

[2] الامر عدد 815 لسنة 2015 المؤرخ في23 جويلية 2015

العادية الثالثة. كما نص هذا الفصل على إحالة مشروع الميزانية إلى سلطة الإشراف للمصادقة في أجل لا يتجاوز 31 أكتوبر.

وتم الختم النهائي للميزانية والتداول في شأنها طبقا لأحكام الفصل 33 من القانون عدد 35 لسنة 1975 ضمن الدورة العادية الثانية المؤرخة في 25 ماي 2017 وتمت مصادقة سلطة الإشراف عليه بتاريخ 28 جوان 2017.

وتولت سلطة الإشراف طبقا لمقتضيات الفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية إقرار الحساب المالي للبلدية لسنة 2016 بتاريخ 28 جوان 2017.

وتم تقديم الحساب المالي لبلدية السواسي لدائرة المحاسبات بتاريخ 07 أوت 2016 متجاوزا بذلك تاريخ 31 جويلية 2017 كآجال قصوى لتقديم الحساب المالي للدائرة وذلك طبقا لمقتضيات المذكرة العامة عدد 11 المؤرخة 16 جانفي 2006 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص المرسمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الاعتيادية ونقل الفواضل على مستوى الجزء 3و4 ومع اعتبار ما انتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية السواسي لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2016.

ملخص الحساب المالي لسنة 2016(بالدينار)

	2016		2015	
	المقابيض	**النفقات**	*المقابيض*	*النفقات*
العنوان الأول	1 145 690		*1 092 700*	
المداخيل الجبائية الإعتيادية	799 619		*803 034*	
المعاليم على العقارات و الأنشطة	335 985		*366 632*	
مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي والاستلزام	332 045		*296 820*	
معاليم الرخص الادارية إسداء خدمات	131 589		*139 581*	
المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	346 071		*289 666*	
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	118 134		*77 628*	
المداخيل المالية الاعتيادية	227 937		*212 037*	
العنوان الثاني	327 827		*432 641*	
الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية (م-خاصة للبلدية)	229 781		*294 212*	
منح التجهيز	153 511		*219 087*	
مدخرات وموارد مختلفة	76 270		*75 125*	
موارد الاقتراض	97 851		*138 233*	
مواردالاقتراض الداخلي	97 851		*138 233*	
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	195		*195*	
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	195		*195*	
العنوان الأول		1 097 988		*1 015 702*
نفقات التصرف		1 061 093		*1 015 702*
التأجير العمومي		743 037		*694 989*
وسائل المصالح		297 058		*303 292*
التدخل العمومي		20 998		*17 421*
فوائد الدين المحلي		36 895		*0*
فوائد الدين المحلي		36 895		*0*
العنوان الثاني		163 026		*326 441*
نفقات التنمية		163 026		*326 441*
الإستثمارات المباشرة		163 026		*326 441*
تسديد أصل الدين		0		*0*
تسديدأصل الدين		0		*0*
النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة		0		*0*
النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة		0		*0*
	1 473 517	1 261 015	*1525 340*	*1 342 143*
الفائض		212 503		*183 197*

تحليل موارد بلدية السواسي ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2016

بلغت تقديرات موارد ميزانية بلدية السواسي لسنة 2016 ما قدره 1,66 م.د (1,53 م.د سنة 2015) موزعة على العنوان الأول في حدود 1,3 م.د وعلى العنوان الثاني في حدود 358 أ.د تم بشأنها تحصيل مقابيض بقيمة 1,14م.د وبنسبة 88 % بالعنوان الأول وبقيمة 328 أ.د وبنسبة 92 % بالعنوان الثاني لتبلغ جملة الموارد المحصلة بالعنوانين الأول والثاني قيمة 1,47 م.د ونسبة 88 % مقارنة بالتقديرات.

وبلغت جملة الاعتمادات المرسمة بالميزانية ما قدره 1,26 م.د بالعنوان الأول و0,40 م.د بالعنوان الثاني تم بشأنها انجاز نفقات بقيمة 1,1 م.د وبنسبة 87 % في العنوان الأول وبقيمة 0,16 م.د وبنسبة 41 % في العنوان الثاني مما يجعل من النسبة العامة للإنفاق بالعنوانين الأول والثاني تبلغ 76 %.

وقد أسفر تنفيذ ميزانية بلدية السواسي بعنوان تصرف 2016 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 213 أ.د تم تحويله إلى المال الإحتياطي في حدود 212 أ.د أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 195.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي. وقد بلغ تطور الفائض الجملي خلال الفترة 2014-2016 معدل 36 %.

ويشار في هذا الصدد إلى أن فائض نتيجة العنوان الثاني لسنة 2015 (الجزئين 3و4) تضمن خطأ في احتسابه قدره 15.624 د وهو ما أثر على مبلغ المال الاحتياطي من نفس العنوان ضمن العمليات الخارجة عن الميزانية لسنة 2016 ليصبح 106.004 د عوضا عن 119.811 د.

الموارد

بلغت خلال سنة 2016 جملة موارد بلدية السواسي 1.474.أ.د وهي تتكون في حدود 78 % من الموارد الإعتيادية و22 % من موارد التنمية.

وتأتت موارد العنوان الأوّل بنسبة 70% من المداخيل الجبائية الاعتيادية وبنسبة 30% من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وقد سمحت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بتوفير نسبة 42 % من المداخيل الجبائية وكذلك بالنسبة للمعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة حيث ساهمت بنسبة 42 % فيما ساهمت معاليم الموجبات والرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات بحوالي 16 %.

ومثلت مداخيل الأسواق أهم مورد جبائي للبلدية حيث وفرت مبلغ 317 أ.د أي نسبة 40 % من المداخيل الجبائية وبنسبة 28 % من مداخيل العنوان الأول متجاوزة بذلك النسبة المحققة على المستوى الوطني والبالغة 7,5 % فيما لم يوفر الأداء على العقارات بصنفيه المبني وغير المبني سوى مبلغ 36 أ.د أي ما يعادل نسبة 4 % من

مجموع المداخيل الجبائية وبنسبة 3 % من موارد العنوان الأول مقابل نسبة 7,6 % تم تسجيلها على المستوى الوطني .

كما وفر المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية نسبة 36% من المداخيل الجبائية ونسبة 25 % من مداخيل العنوان الأول مقابل نسبة 29,3 % تم تسجيلها على المستوى الوطني.

أما فيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية فقد ساهم المناب من المال المشترك بحوالي 65% من المداخيل غير الجبائية فيما وفرت مداخيل الملك البلدي مبلغ 118 أ.د أي ما يعادل 34% من مجموع المداخيل غير الجبائية وهي متأتّية أساسا من مداخيل كراء عقارات معدّة للنّشاط التّجاري.

وفيما يخص موارد العنوان الثاني ساهمت الموارد الذاتية فيه بنسبة 70% وموارد الاقتراض بنسبة 30 %. وتم تسجيل غياب للموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة.

<u>النفقات</u>

بلغت خلال سنة 2016 جملة نفقات بلدية السواسي 1.261 أ.د وهي تتكون في حدود 87 % من المصاريف الإعتيادية و13 % من مصاريف التنمية.

بلغت نفقات التأجير العمومي 743 أ.د وهي تمثل نسبة 68 % من مجموع نفقات العنوان الأول تتجاوز بذلك النسبة المحددة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغة 55 % لتبلغ نسبة تطور 7 % خلال الفترة 2014-2016 مما يضعف هامش التصرف على مستوى نفقات التسيير إضافة إلى انعكاسه السلبي على تقلص الموارد المخصصة للتنمية. فيما بلغت نفقات وسائل المصالح والتدخل العمومي 29% .

وبلغت الديون المتخلدة تجاه المؤسسات العمومية والخاصة إلى موفى سنة 2016 مبلغ 135 أ.د يعود منها مبلغ 111 أ.د لسنة 2016. ومن أهم المؤسسات العمومية الدائنة: الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 91 أ.د أي ما يمثّل نسبة 68 % من جملة الديون العموميّة وهي نسبة تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بالمعدّل الوطني[3] المسجّل سنة 2015 بخصوص هذا الصنف من الديون (25 %) والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ 20 أ.د يتمثل في مساهمات المشغل بعنوان التنفيل والتعديل الآلي لجرايات التقاعد لسنتي 2015 و2016.

علما وأنّ نصيب بلديّة السواسي خلال سنة 2016 من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي بلغ ما قدره 64.أ.د أي ما يمثّل 79 % من حجم الإنفاق بهذا الصنف من النفقات. ويجدر التنويه في هذا الصدد أنّ البلديّة لا تتوفّر لديها المعطيات الّتي تمكّنها من معرفة المناب الرّاجع إليها بكلّ دقّة وتقتصر على تزيل المبالغ المتأتية بميزانيتها دون التّأكّد من أن تلك المنابات تقابل الإستهلاك الفعلي للكهرباء بمنطقتها البلديّة

[3] التقرير السنوي لمراقبة المصاريف العمومية لسنة 2015

وبخصوص المصاريف المخصصة للتنمية بلغت في موفى 2016 مبلغ 163 أ.د مقابل تقديرات نهائية بمبلغ 401 أ.د أي بنسبة انجاز 41 % ومسجلة انخفاض بحوالي 50 % مقارنة بسنة 2015.

القدرات المالية

بلغت جملة الديون إلى غاية 31 ديسمبر 2016 تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مبلغ 1.460 أ.د وهي تتوزع بين ديون لم يحل اجلها بقيمة 877 أ.د وديون متخلدة بقيمة 583 أ.د تعود لسنوات 2013, 2014 ,2015 و2016 تم تقديم في شأنها مطلب لإعادة جدولة سنة 2017. ومقابل ذلك بلغت بقايا الاستخلاص في موفى سنة 2016 مبلغ 677 أ.د أي ما يمثل نسبة تغطية تعادل 46 %.

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي(موارد العنوان الأول –المناب من المال المشترك/موارد العنوان الأول) لبلدية السواسي 74 % متجاوزة بذلك الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية 70 %. وللإشارة تمّ تسجيل نسبة 65 %على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بمؤشر المديونية بلغت الديون المتخلدة بعنوان سنة 2016 نسبة 31% من نفقات العنوان الأوّل (دون إحتساب التأجير العمومي).

وبلغ مؤشّر الإدّخار لبلديّة السواسي والمتمثّل في قيمة الإدّخار الخام (المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 80 % للسّنة الأخيرة + المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 20 % للسّنة السّابقة للسّنة الأخيرة) مقارنة بموارد العنوان الأوّل 5 % وهي نسبة تقل عن الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمحدد بنسبة 20 %.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

تقدير الموارد

لم تتمكن البلدية من التحكم في تقدير مواردها خلال سنة 2016 حيث بلغت نسبة الانجاز بالنسبة للعنوان الأول 88% خلال سنة 2016 و91 % خلال الفترة 2014-2016 وهو دون الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 95% . وقد بلغت نسبة الانجاز بعنوان بعض الفصول على غرار مداخيل الملك البلدي 52 % سنة 2016 و48 % خلال الفترة 2014-2016.

إعداد جداول التحصيل

ولئن تتولى البلدية تحيين جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية استنادا لما يتوفر لها من معطيات عند إسداء بعض الخدمات على غرار تسليم شهائد الإبراء ورخص البناء, ومطالب التزود

بالكهرباء والماء وخدمات التعريف بالإمضاء بخصوص العقود المتعلقة بالعقارات إلا أن ذلك لم يمكن البلدية من إعداد جداول تحصيل شاملة لكل العقارات الراجعة إليها بالنظر خاصة فيما يتعلق بالعقارات المبنية حيث تضمنت جداول التحصيل عدد 1.626 عقار مبنيا في حين أفرزت إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2014 وجود 1.982 عقارا مبنيا أي بفارق بلغ نسبة 22 % مما يفرز نقصا في المداخيل لا يقل عن 11 أ.د تقريبا.

وبخصوص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ولئن تتولى البلدية إعداد قائمة مفصلة في المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية التي تنشط بالمنطقة البلدية وضبط المعلوم الأدنى الواجب دفعه من قبل هذه المؤسسات إلا أنها لم تقم بإجراء المقارنات اللازمة لضبط الفارق بين المبالغ المستخلصة من قبل هذه المؤسسات والمعلوم الواجب أداءه وهو ما لم يمكن البلدية من ضبط جل مستحقاتها المتخلدة بذمة المؤسسات الناشطة بالمنطقة البلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ومباشرة إجراءات تثقيلها.

وفضلا عن ذلك لوحظ أنّ البلدية لم تحرص على شمولية قائمة المؤسسات الراجعة لها بالنظر حيث لم تتضمن سوى 779 مؤسسة في حين ضبط السجل الوطني للمؤسسات عدد 2.130 مؤسسة بمنطقة السواسي.

إصدار الاعلامات

لوحظ عدم إصدار الإعلامات من طرف القباضة البلدية بخصوص المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية وتبليغها إلى المطالبين بها. كما تبين عدم القيام بتفعيل الإجراءات الجبرية المتاحة على غرار الاعتراضات والعقل بالنسبة للمطالبين المتخلفين عن دفع المعاليم المستوجبة.

استخلاص الموارد

لوحظ تواصل ضعف تحصيل موارد البلدية خلال الفترة 2014 -2016 حيث بلغت نسبة الاستخلاصات المنجزة سنويا 9 % بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والغير المبنية مما ترتب عنه تضخم بقايا الاستخلاص من سنة إلى أخرى حيث بلغت في موفى 2016 مبلغ 287 أ.د وبزيادة سنوية خلال فترة 2014-2016 بنسبة 5 %.

كما لوحظ ضعف نسبة الإستخلاصات المنجزة بعنوان مداخيل أملاك البلدية خلال الفترة 2014-2016 حيث بلغت معدل 28 %. وبلغت القيمة الجملية للمتخلدات بعنوان الأملاك البلدية في موفى 2016 ما قيمته 236 أ.د.

وعلى صعيد آخر وبالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء بما يتلاءم والقيمة الكرائية العادلة وفق ما جاء بالفصول من 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبيّن من خلال فحص عقود تسويغ المحلات التي هي على ملك البلدية أنّه لم يتم التنصيص على زيادة سنوية في معينات الكراء. كما لم تشهد قيمة معينات الكراء تعديلات منذ إبرامها بالرغم من أنها تعتبر زهيدة علما وانه من جملة 97 محل تجاري مسوغ هناك 33 محل يعود تسويغه لأكثر من 10 سنوات و27 محل تتجاوز المدة 20 سنة.

وفضلا عن ذلك تبين وجود عقارات على ملك البلدية يتم استغلالها مجانا وبغير وجه حق تم تقدير قيمتها الكرائية من قبل البلدية بمبلغ جملي سنوي 8 أ.د

أعمال التتبع

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على سقوط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. كما ينص الفصل 40 من القانون عدد7 لسنة 2011 مؤرخ في 31 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 على تعليق آجال سريان مدة التقادم المعمول بها في مادة استخلاص الديون الراجعة إلى الهيئات العمومية الخاضعة إلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية والمثقلة أو المؤمنة بدفاتر المحاسبين العموميين بالنسبة للفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012. وتبعا لما سبق تعتبر الديون المثقلة قبل تاريخ 2009/12/17 معرضة إلى مخاطر السقوط بالتقادم ما لم يتم في شأنها القيام بأعمال طبقا لما نص عليه الفصل 36 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية قصد قطع مدة التقادم وذلك انطلاقا من التاريخ سابق الذكر. وقد تبين في هذا الإطار عدم إتخاذ المحاسب لإجراءات قاطعة للتقادم بخصوص فصول بلغت قيمتها 148 أ.د.

أما بخصوص بقايا الاستخلاص بعنوان مداخيل الأملاك البلدية فقد بلغت إلى موفى سنة 2016 مبلغ جملي قدره 236 أ.د مفصلة كالآتي: 230 أ.د بعنوان العقارات المعدة للنشاط التجاري, 5 أ.د بالنسبة للنشاط المهني وألف دينار للعقارات المعدة للسكن. ومن خلال الوثيقة عدد 01 المصاحبة للحساب المالي لم يتسن معرفة السنوات الراجعة إليها هذه البقايا وبالتالي عدم معرفة المبالغ المهددة للسقوط بالتقادم.

التصرف في الوقود

بلغت جملة نفقات الوقود 33 أ.د خلال سنة 2016 وهي تمثل نسبة 9 % من هامش التصرف (نفقات العنوان الأول – نفقات التأجير). وقد تبين عدم وضع البلدية لنظام رقابة داخلي بخصوص استهلاك الوقود يستند خصوصا إلى وضع إجراءات مراقبة في مستوى المستودع البلدي حيث تبين عدم مسك دفاتر قيادة لجل وسائل النقل لتسجيل كميات الوقود التي تم التزود بها والتواريخ المتعلقة بها والمسافة المستعملة. كما تبين أن السجل المعتمد لمتابعة التزود والممسوك من قبل رئيس المستودع لا يحمل أي تأشيرة مراقبة من قبل مصالح البلدية ولا يمكن من التأكد بان مقتطعات الوقود بأكملها تم بالفعل استهلاكها من قبل معدات البلدية لغياب إمضاء مستعملي هذه المعدات.

وعلاوة على ذلك لم يتم ضبط الكميات المستهلكة من قبل كل وسيلة نقل على حده ومقارنته بما تستحقه فعلا حسب البطاقة التقنية الخاصة بها وهو ما يمكن من التحكم في النفقات المنجزة بعنوان شراء الوقود لوسائل النقل عملا بمقتضيات منشور رئيس الحكومة عدد 38 المؤرخ في 22 أكتوبر 2007 المتعلق بمزيد ترشيد إستهلاك الطاقة.

التصرف في الصفقات العمومية

بلغت النفقات المخصصة للتنمية في موفى 2016 مبلغ 163 أ.د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 50 % مقارنة بسنة 2015 وضعفا من حيث الاستهلاك حيث بلغت نسبة انجاز النفقات بهذا العنوان 41 % ويعود ذلك خصوصا إلى تأخر في انطلاق الأشغال لبعض المشاريع على غرار مشروع تعبيد الطرقات برنامج 2016 بمبلغ 152 أ.د (تم صرف مبلغ 66.أ.د) والذي انطلقت أشغاله بتاريخ 2016/10/24 وعدم توفر السيولة لخلاص مبلغ أصل الدين تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمبلغ 73 أ.د. إضافة إلى العدول على اقتناء أرض بمبلغ يناهز 30 أ.د.

كما تبين من خلال فحص وثائق إثبات بعض المشاريع التي أنجزت خلال الفترة 2014-2016 تأخير في القيام بإجراءات الختم النهائي لها وذلك خلافا لأحكام الفصل 121 من الأمر المنظم للصفقات العمومية الذي حدد اجل الختم النهائي بما أقصاه 90 يوما من تاريخ القبول النهائي على غرار مشروع التنوير العمومي لسنة 2014 حيث تم الاستلام النهائي للمشروع بتاريخ 25 فيفري 2015 وختم بتاريخ 11 ماي 2016 أي حوالي 15 شهرا.

ومن شان التأخير في الختم النهائي للصفقات أن يحول دون استغلال بقايا الاعتمادات المرصودة للمشاريع المنتهية بإعادة توظيفها وكذلك عدم وضع حد للالتزامات التعاقدية بين الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى مخاطر انقضاء الآجال القصوى لحجز الضمان النهائي في صورة إخلال صاحب الصفقة بواجباته التعاقدية عملا بأحكام الفصلين 50 و53 من الأمر المنظم للصفقات.

وعلى صعيد آخر تبين من خلال فحص الخطط التمويلية لبعض المشاريع خلال الفترة 2014-2016 ضعف نسبة التمويل الذاتي من قبل البلدية حيث بلغت نسبة 13 % واعتمادها على المساعدات المالية والمنح المسندة لها خصوصا من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بنسبة 68 %.

أهم التوصيات

بالنظر إلى أهمية الموارد المالية الممكن تحصيلها فإنّ البلدية مدعوّة إلى:

- إيلاء مزيد من العناية بخصوص تحصيل مواردها وإحكام إعداد جداول تحصيل المعاليم.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة معينات كراء العقارات بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الاقتصادي.
- اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز منظومة الرقابة المتعلقة بالتصرف في الوقود.

الجمهوريـــــة التونسيـــــــــة

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

ولاية المهديـــــة

بلدية السواســـي

عـــــدد 2040

20 ديسمبر 2017

من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية السواسي
إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الرقابة المالية على حسابات بلدية السواسي
المصاحيب : إجابة على تقرير الملاحظات الأولية .
المرجع : مكتوبكم عدد ص/56/12/2017 بتاريخ 14 ديسمبر 2017

و بعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه و المتعلق بإجراء رقابة مالية على حسابات بلدية السواسي بعنوان تصرف سنة 2016، يشرفني إفادة الجناب بإجابة على تقرير الملاحظات الأولية مع نشرها على الموقع الالكتروني للغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة المبين بمكتوبكم.

و الســـــــــــلام.

رئيس النيابة الخصوصية

سامـــــــي نصيب

أولا : تعبئة الموارد

1- إجراءات إعداد الميزانية و ختم الحساب المالي :

تتعهد بلدية السواسي بداية من سنة 2018 و بمناسبة إعداد ميزانية سنة 2019 الالتزام بأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية و ذلك بعرض مشروع ميزانية 2019 خلال الدورة العادية الثالثة و إحالته إلى سلطة الإشراف للمصادقة قبل 31 أكتوبر.

2- تقدير الموارد :

تتعهد بلدية السواسي بالعمل على التحكم في تقدير الموارد و بلوغ الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية.

3- إعداد جداول التحصيل :

تسعى بلدية السواسي بمناسبة إعداد الإحصاء العام العشري للعقارات المبنية و العقارات غير المبنية 2026/2017 إلى إعداد جداول تحصيل شاملة لكل العقارات الراجعة إليها بالنظر و تفادي أكثر ما يمكن النقص في قيمة المعلوم (المنشور عدد 4 بتاريخ 11 فيفري 2016).
أما فيما يخص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية فإن بلدية السواسي تتعهد بالتنسيق مع القباضة المالية بالسواسي بإجراء المقارنات اللازمة لضبط الفارق بين المبالغ المستخلصة من قبل المؤسسات و المعلوم الواجب أداءه و إتمام إجراءات تثقيلها.
كما تتعهد بالسعي بمناسبة الإحصاء العشري للعقارات المبنية و العقارات الغير مبنية إلى إعداد جدول مراقبة شامل لجل المؤسسات المنتصبة بالمنطقة البلدية .

4- إستخلاص الموارد :

بالرغم من الإشكاليات العقارية التي تعاني منها مدينة السواسي فإن بلدية السواسي تتعهد بالسعي إلى تطوير و تحسين نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على العقارات الغير مبنية في حدود مشمولاتها.
أما بالنسبة لمداخيل الأملاك البلدية فإن بلدية السواسي و عملا بقرار وزير المالية المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 المتعلق بضبط قائمة المراكز المحاسبية التي تعرضت للحرق و أعمال النهب و التي تسببت في إتلاف حجج الديون و الحجج المثبتة للنفقات العمومية و غيرها من الوثائق بادرت بإتمام إجراءات طرح ديون مثقلة بالزائد و قدرها (16692.997) بالتنسيق مع قابض المالية بالسواسي .
و تم عرض قائمة إسمية لمجموعة من المتسوغين القدامى الذين تخلدت بذمتهم ديون لفائدة بلدية السواسي قدرها (71590.490د) استحال استخلاصها على أنظار المجلس البلدي في دورته العادية الرابعة لسنة 2017 للنظر في إمكانية طرحها.
أما فيما يخص عقود تسويغ المحلات الغير معدلة فإن بلدية السواسي تتعهد بالشروع في إتمام الإجراءات القانونية لتعديلها.
و بالنسبة للمحلات السكنية الشاغرة (4) فإن بلدية السواسي تسعى لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد المتحوزين بعدد 2 منها و إعادة تسويغها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل مع العلم أنه تم اقتراح المحلات السكنية الوظيفية (2) لإحداث قباضة بلدية و مركز للشرطة البلدية بالسواسي.
و بالنسبة للمحلات التجارية (4) فإنه سيتم تسويغها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل بعد تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الشاغلين لهم بصفة غير قانونية.

ثانيا : إنجاز النفقات

1- نفقات التصرف :

- يعود عدم دفع مستحقات بعض المزودين في الآجال القانونية المحددة بـ 45 يوما إلى عدم توفر السيولة في بعض الأحيان أو في تأخر تحصيل بعض الموارد مثل المناب من المال المشترك - الموارد المتأتية من صندوق التعاون ... و ستسعى بلدية السواسي إلى التقيد بالآجال القانونية المبينة بالأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004.
أما بالنسبة لأسبقية تاريخ الفاتورة لتاريخ اقتراح التعهد فإن ذلك يعود إلى تأكد النفقة خاصة المتعلقة بوثائق الحالة المدنية أو تدخلات الديوان الوطني للتطهير الناتجة عن إشكاليات طارئة على مستوى شبكة تصريف المياه المستعملة و تتعهد ببلدية السواسي بالالتزام بمبدأ التأشيرة المسبقة.
- أما فيما يخص نفقات الوقود لوسائل النقل فإنه يتم تضمينها ضمن دفتر عمليات التزود بالوقود و توزيعه تم تدعيمه بمسك دفتر متابعة بالمستودع البلدي و تمكين كل سائق لوسيلة

نقل من مسك دفتر قيادة لتسجيل كميات الوقود التي تم التزود بها و التواريخ المتعلقة بها و المسافة المستعملة و الإمضاء عليها مع مراقبتها سواء من طرف رئيس المستودع البلدي ، الكاتب العام للبلدية أو رئيس النيابة الخصوصية وهو ما سيمكن من ضبط حاجيات كل وسيلة نقل على حده و بالتالي التحكم أكثر ما يمكن في النفقات المنجزة بعنوان شراء الوقود.

2- نفقات التنمية :

- تلتزم بلدية السواسي باحترام أحكام الفصل 121 من الأمر المنظم للصفقات العمومية في مجال الأختام النهائية لمختلف المشاريع و القيام بالاستلام النهائي و الختم النهائي لمشاريع تجميل المدينة لسنة 2014 ، اقتناء جرار و مجرورة و اقتناء سيارة إدارية.
- أما فيما يتعلق بالخطط التمويلية لبعض المشاريع مثل تعبيد الطرقات لسنة 2014، التنوير العمومي لسنة 2014 و تجميل المدينة لسنة 2014 فإن بلدية السواسي وفرت التمويل الذاتي اللازم لهذه المشاريع المقدرة بـ 10 % من قيمة المشروع باعتبار أن بلدية السواسي كانت من البلديات المدعومة جزئيا إلا أنه في إطار تدعيم القدرات المالية للبلديات تدخل صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية و قرر تبعا لمكتوبه عدد 340 بتاريخ 7 جانفي 2014 تمكين بلدية السواسي من دعم استثنائي لتعويض التمويل الذاتي و القروض المسندة بعنوان المشاريع المشار إليها .

المشروع	تاريخ الموافقة المبدئية	تاريخ المصادقة النهائية	الكلفة أ.د	الدعم الاستثنائي لتعويض التمويل الذاتي و/أو القرض أ.د	الخطة التمويلية المحينة باعتبار الدعم		
					تمويل ذاتي	قرض	مساعدات و مساهمات أ.د
التنوير العمومي	2012/10/1	2013/7/15	73,448	41,866	-	-	73,448
تجميل المدينة	2012/10/22	2015/2/12	90,000	51,300	-	-	90,000
تعبيد الطرقات	2012/11/12	2013/5/20	155,045	88,376	-	-	155,045

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
****
صندوق القروض ومساعدة
الجماعات المحلية
إ.ت./ ع-340-2

فـــاكس عـــدد 0346 بتاريـــخ 07 جانفي 14

المرســـل : صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
رقم الفـــاكس : 71 809 040
عـــدد الأوراق : 01

المرسل إليـــه : السيد رئيس بلدية السواسي
رقم الفـــاكس :

نسخة للإعلام إلى: - السيد والي المهدية
- الفرع الجهوي للصندوق بسوسة

الموضـــوع : حول دعم برنامج الإستثمار البلدي 2010-2014.

وبعد، أتشرف بإعلامكم أنه في إطار تدعيم القدرات المالية للبلديات تقرر إسناد بلدية الســواسي دعما استثنائيا لدفع برنامجها الاستثماري 2010-2014 وذلك على النحو التالي:

بحساب الدينار

المشروع	تاريخ الموافقة المبدئية	تاريخ المصادقة النهائية	الكلفة	الدعم الاستثنائي لتمويش التمويل الذاتي و/أو القرض	الخطة التمويلية المحينة باعتبار الدعم		
					تمويل ذاتي	قرض	مساعدات وإسهامات
التنوير العمومي	2012/10/01	2013/07/15	73.448	41.866 ك			73.448
تعميل المدينة	2012/10/22		90.000	51.300 ك			90.000
تسيير الطرقات	2012/11/12	2013/05/20	155.045	88.376 ك			155.045

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن التمتع بهذا الدعم يتوقف على تحقيق نسبة إنجاز مالي لا تقل عن 50% قبل موفى شهر جوان 2014 (تقديم طلبات تحويل اعتمادات في القرض).

والســـلام ؛
المدير العـــام
سفيان الصيحي

9، نهج الوزارة - 1003 حي الخضراء - الهاتف : 100 809 71 - الفاكس : 040 809 71 - ب.ا : coscl@topnet.tn

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
أمانة المال الجهوية بالمهدية
القباضة المالية بالسواسي

السواسي في:21 ديسمبر2017

من قابض المالية بالسواسي

إلى السيد :رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضوع :الإجابة على بعض الملاحظات الواردة بالتقرير.

تحية وبعد:

الملاحظة الأولى تهم تتبع المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية نؤكد أن عدم صدور الاعلامات وتبليغها بالعدد الكافي وعدم تفعيل الإجراءات الجبرية يعود إلى تعدد مهام القباضة وإلحاق عدد 04 جماعات محلية ومؤسسات بها إضافة إلى العدد الضخم من الثقيلات سواء خطايا وعقوبات مالية أو ديون دولة،وهو ما يجعل عملية التوفيق بين تتبع ديون الدولة وديون البلديات عملية صعبة مما جعلنا نطالب في عديد المرات بإنشاء قباضة بلدية لتحسين عملية تحصيل موارد البلديات.

الملاحظة الثانية تهم الأداء على المؤسسات المعرض للسقوط بالتقادم،هذه المبالغ مثقلة بالطريقة القديمة أي يدويا وليست موثقة على مستوى الإعلامية ،ونظرا لتعرض القباضة للحرق وتلف نسبة كبيرة من الوثائق فانه لم نتمكن من تتبع تلك الفصول نظرا لعدم معرفة أصحاب تلك الفصول وقيمة كل فصل.

26
7471/12/2017

قابض المالي بالسواسي
قابض المالية بالسواسي
الإمضاء: عبد المجيد شلبي

وزارة المالية
القباضة المالية بالسواسي
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص